وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

www.moci.gov.qa

الدليل التوعوي بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية



الدليل التوعوي بشأن حماية المنافسة
ومنع الممارسات الإحتكارية

يجوز استعراض أجزاء من المعلومات الواردة في هذا الدليل أو نسخها أو ترجمتها لأغراض البحث أو لإجراء
دراسة شخصية ولا يجوز بيعها أو استخدامها لأغراض تجارية

جميع الحقوق محفوظة

إدارة حماية المنافسة
وزارة التجارة والصناعة
تليفون: 40122473 (974+) - 40122170 (974+)
فاكس: 44835831 (974+)

الفهرس

وزارة التجارة والصناعة: الرؤية، الرسالة، القيم 6

تمهـيـد 8

ما الغرض من إنجاز هذا الدليل؟ 10

ما هي الفئات المُستهدفة من هذا الدليل؟ 10

ما هو القصد من المنافسة؟ 10

ما هو القصد من الممارسات المخلة بالمنافسة؟ 11

كثيرا ما يَحدُث خلط بين مفهوم المنافسة والتنافسية، فما الفرق بينهما؟ 11

المحور الأول: قانـــون حـماية المنافـــسة 13

لما الاهتمام بقانون حماية المنافسة؟ 14

ما هو نطاق تطبيق قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية؟ 14

هل يُمكن تطبيق قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على الشركات الأجنبية التي لا يوجد لها مقر في دولة قطر؟ 17

هل حدَّد القانون استثناءات وإعفاءات؟ 17

كيف يتم طلب استثناء العطاءات والاتفاقات والعقود المقيدة للمنافسة؟ 18

من هي الجهة المسؤولة عن تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة؟ 18

ما مدى المحافظة على سرية المعلومات لدى الجهات القائمة على إنفاذ القانون؟ 18

المحور الثاني: الممارسات المحظورة بموجب قانون حماية المنافسة 19

الممارسة الأولى: الإتفاقات المخلة بالمنافسة 19

ما القصد بالاتفاقات المخلة بالمنافسة؟ 20

بعض أشكال الاتفاقات المخلة بالمنافسة: 21

ما هي طبيعة الاتفاقات المخلة بالمنافسة؟ 23

ما هي أبرز أشكال الاتفاقات المحظورة؟ 24

الممارسة الثانية: إساءة استخدام وضع مُهيمن بالسوق 26

ما هو الوضع المهيمن؟ 28

ما هي أبرز معايير تحديد الوضع المهيمن؟ 28

أبرز أشكال إساءة استخدام الوضع المهيمن بالسوق 29

هل أن الوضع المهيمن يُعتبر مخالفاً للقانون؟ 31

المحور الثالث: التركز الاقتصادي 32

ما هو التركز الاقتصادي؟ 34

من أهم مزايا التركز الاقتصادي 34

أهم الدوافع والأسباب التي تدفع الشركات إلى التركز 35

وسائل تحقيق عمليات التركز الاقتصادي 36

صور التركز الاقتصادي 37

هل يجب على الشركات التي تعتزم القيام بعملية تركز اقتصادي أخذ الموافقة المسبقة؟ 39

كيف يتم تقديم طلب الموافقة على عملية التركز الاقتصادي؟ 40

المحور الرابع: العقوبات 43

ما هي العقوبات التي حدّدها القانون للأطراف التي لا تلتزم بأحكامه؟ 43

المحور الخامس 45

من هي الأطراف التي يحق لها تقديم شكوى؟ 46

كيف يتم الإبلاغ عن مخالفة للقانون؟ 46

نموذج 47

هل تستوفي الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة رُسوماً عن البلاغات أو الخدمات المقدمة ؟ 47

وزارة التجارة والصناعة: الرؤية، الرسالة، القيم

وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

الرؤية

اقتصاد متنوع وقطاع خاص ذاتي الاعتماد ضمن بيئة أعمال تنافسية واعية بحقوق المستهلكين وواجبات والتزامات التجار نحوهم.

الرسالة

قيادة النمو الاقتصادي المستدام بالشراكة مع القطاع الخاص، وفي ظل بيئة أعمال عادلة ومحفزة من خلال رسم السياسات، وتشجيع الاستثمارات المتنوعة، وتنظيم ومراقبة الأسواق، وحماية المستهلك.

القيم

الخدمة المتميزة
العمل كشركاء
التفكير الريادي
الابتـــكـــار
الشفافية.

تمهيد

ما الغرض من إنجاز هذا الدليل؟

إن الهدف من إنجاز هذا الدليل هو تحقيق فهم أفضل للقانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولائحته التنفيذية. وبالنظر إلى ما يتضمنه من شرح للمفاهيم الأساسية للمنافسة ومن إرشادات بشأن نطاق تطبيق القانون والآثار المترتبة عنه والإجراءات الواجب اتباعها، فإنه يُمكن النظر إلى الدليل على أنه بمثابة مجموعة الأدوات التي توضِّح لمختلف الجهات ذات العلاقة وخاصة قطاع الأعمال كيفية التأكد من سلامة وضعها، بما يُعزّز الحاجة لديها للإلتزام طوعاً بتنفيذ التشريع الجاري به العمل. ومن ثمَّة، فإن بعضاً من التفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا الدليل إنما وردت على سبيل المثال، ولا يعد هذا الدليل تفسيراً للقانون وليس له حجية قانونية.

ما هي الفئات المُستهدفة من هذا الدليل؟

هذا الدليل موجه لموظفي مختلف الجهات الحكومية بالدولة. ومن بين الفئات المُستهدفة بهذا الدليل أيضاً، أصحاب القرار والقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامون والمستشارون القانونيون بالشركات وقطاع الأعمال عموماً وطلاب كليات القانون والاقتصاد والباحثون، كل حسب مجال اهتمامه.

ما هو القصد من المنافسة؟

المنافسة بصفة عامة هي تسابق منتجين أو تجار على إنتاج أو بيع منتج قصد تحقيق أكبر قدر من الأرباح وجذب أكبر عدد من العملاء

ما هو القصد من الممارسات المخلة بالمنافسة؟

يُقصد بالممارسات المخلة بالمنافسة تلك التصرفات أو الأفعال الصادرة عن أشخاص طبيعيين أو معنويين أو أي كيان قانوني آخر أياً كان الشكل الذي يتخذه، يمارس نشاطاً اقتصاديا يكون موضوعه مخلا أو مُقَيدا لحرية المنافسة وأثره مضراً بالتوازن العام للأسواق.

كثيرا ما يَحدُث خلط بين مفهوم المنافسة والتنافسية، فما الفرق بينهما؟

تختلف التنافسية عن المنافسة التي سبق تعريفها. ويُقصد بتنافسية المؤسسة الاقتصادية، القدرة على طرح وبيع سلعة أو تقديم خدمة بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين من خلال جودة عالية وأسعار تنافسية، وهو ما يستوجب إيجاد ميزة تنافسية تسمح للشركة أو المؤسسة بالاستمرار في السوق وتعزيز موقعها وزيادة حصتها فيه. وتعتبر المنافسة في كل ذلك المحرك الأساسي الذي به تزداد القدرة التنافسية للمؤسسة أو الشركة.

المحور الأول

قانـــون حـمـاية المنافـــسـة

لما الاهتمام بقانون حماية المنافسة ؟

لقانون حماية المنافسة ميزات تؤهله للتأثير في الوضع الاقتصادي لكل دولة. وقد ثبتت له تلك الميزات في جميع الدول التي طبقته بجدية وأوجدت أنظمة فعالة لإنفاذ أحكامه.

ويتطلب فهم مقاصد سياسة وقانون المنافسة إدراكاً من قبل مختلف المتعاملين لمنافعها عليهم وعلى الاقتصاد ككل باعتبار أنها ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة ترمي إلى تشجيع وحفز الابتكارات والتوظيف الأمثل للموارد بما يُفضي إلى تنويع العرض وتحسين جودته بأحسن الأسعار.

ما هو نطاق تطبيق قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ؟

يخضع تنظيم المنافسة في دولة قطر إلى أحكام القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولائحته التّنفيذيّة الصّادرة بتاريخ 2008/3/9م.

وتسري أحكام القانون على جميع الكيانات الاقتصادية مهما كان شكلها (مصانع، شركات، جمعيات في حال مارست نشاطاً اقتصاديا ربحياً) متى إرتكبت تلك الكيانات أي ممارسات أو أفعال تنال من حُسن سير السوق المحلية وتوازنها.

واصطلاح الأشخاص بمفهوم قانون المنافسة لا يمكن قصره على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، بل يمتد إلى أي كيان متى ثبت قيامه بنشاط اقتصادي. في المقابل، لا ينطبق القانون على الأعمال السيادية مهما كان شكلها وطبيعتها والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة وتوجيهها.

هل يُمكن تطبيق قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على الشركات الأجنبية التي لا يوجد لها مقر في دولة قطر؟

يطبق قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على جميع المخالفات التي تؤثر على السوق المحلية، بما فيها تلك التي تصدر عن الأشخاص التي يوجد مقرها خارج الدولة متى ارتكبت أفعالاً لها آثار على المنافسة في السوق المحلية.

مثال: شركات متواجدة خارج الدولة قامت بتقديم عروض في إطار المشاركة في مناقصة وأرسى العرض على إحداها وتم الشروع في التنفيذ ثم تبين وجود شبهة تواطؤ بين الشركات العارضة مفاده اتفاق المتواطئين على تقسيم السوق أو عدم التنافس في مناطق جغرافية معينة. في هذه الحالة، يكون الاتفاق خاضعاً لرقابة الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة.

هل حدَّد القانون استثناءات وإعفاءات؟

حدد القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية ثلاث استثناءات هي التالية:

1. استثناء بعض العقود والاتفاقات التي يحتمل عدم ملائمتها مع أحكام القانون ومقتضيات المنافسة في حال كان لها أثر إيجابي على الاقتصاد والمستهلك،
2. الإعفاء من العقوبات المقررة (أو التخفيف منها) على كل شخص مشارك في مخالفة للقانون يتعاون مع الجهات الرسمية في الكشف عن الممارسات المخلة بالمنافسة وأطرافها،
3. إعفاء عملية تركز اقتصادي من خضوعها لأحكام المادة (10) من القانون والتي يُحتمل عدم ملائمتها لمقتضيات وقواعد المنافسة في حال كان لها أثر إيجابي على المستهلك أو الاقتصاد.

ملاحظة: لا تتم الموافقة على منح الاستثناء الوارد بالنقطة رقم (1) أعلاه إلا في حال تقدم أصحاب الشأن بالمبررات والمؤيدات ا والضمانات الكافية التي تقيم الدليل على الأثر الايجابي للممارسات محل طلب الاستثناء على المستهلك والاقتصاد.

على أن يعود القرار الأخير للوزير الذي له السلطة المطلقة في منح الموافقة من عدمه.

كيف يتم طلب استثناء العطاءات والاتفاقات والعقود المقيدة للمنافسة؟

يتم تقديم طلب استثناء العطاءات والاتفاقات والعقود المقيدة للمنافسة من نطاق الحظر كتابة إلى وزير التجارة والصناعة ، وذلك قبل تقديم العطاء أو إبرام الاتفاق أو العقد.

ويجب أن يتضمن الطلب التالي:

- شرحاً وافياً لأسبابه.
- بياناً للمصلحة العامة التي يحققها أو ما يؤدي إليه من منافع للمستهلك.
- المستندات التي تؤيد المنفعة المرتقبة منه.

من هي الجهة المسؤولة عن تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة؟

تعتمد دولة قطر التنظيم القائم على ثنائية الأجهزة المكلفة بتنفيذ سياسة المنافسة مثلما هو معمول به في العديد من البلدان.

فبالتّوازي مع الدّور الموكول إلى لجنة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، تضطلع إدارة حماية المنافسة التابعة لقطاع شؤون المستهلك بوزارة التجارة والصناعة بدور محوري في تنفيذ سياسة الدّولة في هذا المجال.

1. **إدارة حماية المنافسة:** أسند نص القرار الأميري رقم (20) لسنة 2014 إلى إدارة حماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة الاختصاصات التالية:
   - تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
   - توفير البيانات والمعلومات عن النشاط الاقتصادي والتجاري.
   - نشر ثقافة المنافسة والتنسيق مع الجهات المعنية في الدول الأخرى فيما يتعلق بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
   - الإشراف على فحص الإخطارات المتعلقة بنقل حقوق الملكية وتملك الأصول وإقامة الاتحادات والاندماجات، وتقييم آثارها على المنافسة واقتراح الإجراءات الخاصة بها.
   - إجراء الأبحاث والتحريات عن الممارسات المخلة بالمنافسة والتأكد من وجودها، وتقديم المقترحات بشأنها.
   - إعداد الدراسات عن سير الأسواق والقطاعات الاقتصادية بالدولة، وتقديم المقترحات لتعزيز المنافسة والحد من الممارسات الاحتكارية، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

2. **لجنة حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية:** تقوم اللجنة بالعديد من المهام والاختصاصات أبرزها:
   - تلقي البلاغات المتعلقة بمخالفة أحكام القانون رقم (19) لسنة 2006 وفحصها والتأكد من جديتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.
   - إعداد قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن النشاط الإقتصادي وتحديثها وتطويرها بما يخدم عمل اللجنة في كافة المجالات المرتبطة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية وإجراء البحوث اللازمة لذلك.
   - التنسيق مع الأجهزة النظيرة في الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الإهتمام المشترك.
   - إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بالمنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية.
   - إعداد تقرير سنوي عن أنشطتها وخطتها المستقبلية ومقترحاتها يعرض على الوزير وترفع نسخة منه إلى مجلس الوزراء.
   - إصدار نشرة دورية تتضمن القرارات والتوصيات والإجراءات والتدابير التي تتخذها يما يتصل بشؤونها.

ما مدى المحافظة على سرية المعلومات لدى الجهات القائمة على إنفاذ القانون ؟

يلتزم كافة موظفي إدارة حماية المنافسة وأعضاء لجنة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والموظفون الذين يتم ندبهم للعمل بأمانة سر اللجنة بالمحافظة على سرية المعلومات والسجلات التي يتم الحصول عليها من الشركات أثناء جمع الاستدلالات والتحقيقات.

كما أنه لا يجوز لأي من أعضاء اللجنة المشاركين في مداولة أي موضوع أو قضية له فيها مصلحة أو علاقة أو أن يكون بينه وبين أحد الأطراف صلة قرابة أو نسب.كما لا يجوز لأي شركة حجب أي معلومات بحجة السرية أو لأي سبب آخر.

المحور الثاني

الممارسات المحظورة بموجب قانون حماية المنافسة

الممارسة الأولى:
الإتفاقات المخلة بالمنافسة

ما القصد بالاتفاقات المخلة بالمنافسة ؟

يقصد بالاتفاق من زاوية المنافسة قيام شركات متنافسة بتنسيق تصرفاتها وسلوكها بطرق مختلفة وذلك بهدف خرق قواعد المنافسة في السوق وتفادي حدة التنافس فيها.

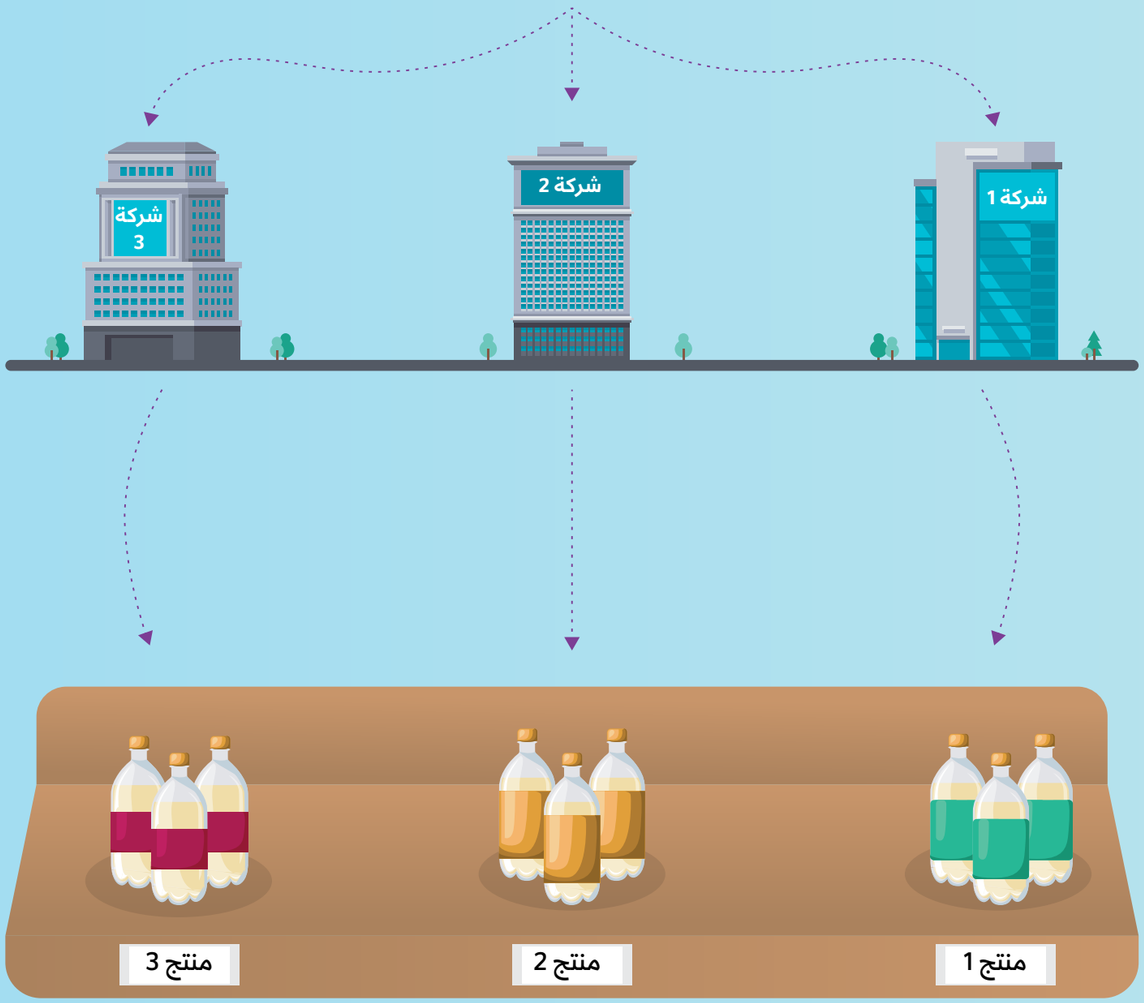
بعض أشكال الاتفاقات المخلة بالمنافسة:

يمكن للاتفاقات المخلة بالمنافسة أن تكون أفقية أو رأسية.

الاتفاقات الأفقية هي تلك التي تتم بين شركات متنافسة تعمل في نفس النشاط

مثـــال

شركات تُمارسُ نفس النشاط



تتفق الشركات المعنية على:

- الأسعار : إما بالرفع أو الخفض أو التثبيت
- خفض الانتاج واقتسام الأسواق
- غلق السوق من خلال إقامة حواجز أمام دخول منافسين مُحتملين إليه.

الاتفاقـات الرأسـية الاتفاقات الرأسـية هي اتفاقات بين شـركات تنشـط في مسـتويات مختلفة مـن حلقة الإنتاج أو التوزيـع، علـى سـبيل المثـال بيـن مصنعي مـدخلات الإنتاج ومصنعي السـلع التي تحتـوي على تلـك المدخلات أو بيـن المنتجيـن وتجـار الجملـة أو بين المنتجيـن وتجار الجملـة وتجار التجزئة، ويمكـن أن تتخذ تلـك الاتفاقات عدة أوجه علـى غرار:



اتفاق رأسي

امثلة على الممارسات









ما هي طبيعة الاتفاقات المخلة بالمنافسة ؟

يُمكن أن تكون الاتفاقات مكتوبة أو شفهية، صريحة أو ضمنية.

مكتوبة



شفهية



ما هي أبرز أشكال الاتفاقات المحظورة؟

لم يحصر القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الحالات التي تُعتبر مخلة بالمنافسة، إنّما اقتصر على التعرض إلى أهم الوضعيات على سبيل المثال لا الحصر والتي نذكر منها:

- التلاعب في أسعار المنتجات محل التعامل برفع أو خفض أو تثبيت أسعارها أو بأية صورة أخرى.

  مثال (1): قيام شركتين أو أكثر بالاتفاق حول تحديد سعر منتج معين، الأمر الذي يحول دون الاستفادة من آليات السوق (قواعد العرض والطلب) ومن شأن هذه الممارسة أن تؤدي إلى تحديد سعر لا يعكس حقيقة السوق ويضر بمصالح المستهلك وكفاءة السوق.

  مثال (2): قيام شركة باحتكار سلعة بما يؤدي إلى ارتفاع مُفتعل في سعرها.

  مثال (3): قيام شركة بخفض سعرها دون سعر السوق بغاية اقصاء المنافسين أو الزيادة في حصتها في السوق.

- منع أو عرقلة ممارسة أي شخص لنشاطه الاقتصادي أو التجاري في السوق.

  مثال: قيام موردي سلعة معينة بتكوين شركة مساهمة أو فرع مشترك أو مركزية شراء يكون الهدف منها التنسيق والتشاور وتبادل المعلومات بشأن الأسعار والعطاءات وغيرها من المعلومات الخاصة بنشاط توريد السلعة قصد منع دخول منافسين جدد أو إقصاء أحدهم.

- اقتسام أسواق المنتجات أو تخصيصها على أساس مناطق جغرافية أو مراكز توزيع أو نوعية العملاء، أو على أساس موسمي، أو فترات زمنية، أو على أساس السلع.

  مثال: قيام شركات خدمات بالاتفاق فيما بينها على تقديم خدماتها إلى المستهلكين على أساس جغرافي للأسواق (شركة «أ» تقدم خدماتها في المنطقة رقم (1) بينما تقدم الشركة «ب» خدماتها في المنطقة رقم (2).

- التنسيق أو الاتفاق بين المتنافسين فيما يتعلق بتقديم أو الامتناع عن تقديم عطاءات في المناقصات، والممارسات، والمزايدات، وعروض التوريد.

  مثال: تَعَمُّد شركات خدمات الاتفاق فيما بينها على تثبيت أسعار الخدمة التي تقدمها وفرض أسعار عالية غير مبررة قصد تحقيق أرباح احتكارية دون الدخول في منافسة سعرية تعود عليهم بالضرر.

- نشر معلومات غير صحيحة عن المنتجات أو أسعارها مع العلم بذلك.

  مثال: اتفاق مقصود بين شركتين على نشر بيانات كاذبة تُجاه منتج منافس قصد التسبب في انخفاض مبيعاته جراء تضليل المستهلك وبالتالي، إخراجه من السوق.

المحور الثاني

الممارسات المحظورة بموجب قانون حماية المنافسة

الممارسة الثانية:

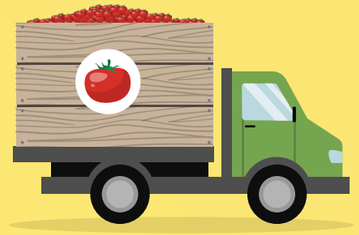
إساءة استخدام وضع مُهيمن بالسوق

ما هو الوضع المهيمن؟

هـو قـدرة شـخص أو مجموعـة أشـخاص تعمل معـاً في التحكـم في سـوق المنتجات وإحـداث تأثيـر فعّال على الأسـعار أو حجـم المعـروض بهـا دون أن تكون لمنافسـيهم القـدرة على الحـد من ذلك.

مثـــال

قدرة مورد لسلعة غذائية موجود في وضع مُهيمن نفس السلعةعلى **التحكم في المعروض من نفس السعلة**



مما يُمكّنه من التأثير على أسعارها وفقاً لمصالحه في السوق **دون أن يكون لبقية الموردين القدرة على الحد من ذلك**

ما هي أبرز معايير تحديد الوضع المهيمن؟

1. حصـة الشـخص في السـوق المعنيـة مقارنـة بباقي المتنافسين.
2. التأثيـر المترتـب عـن تصرفات الشـخص في السـوق المعنية في الفترة السـابقة كالقوة السـوقية والسياسة السـعرية لديـه والتأثير على السـعر أو حجم المعروض
3. عـدد الأشـخاص المتنافسـين وتأثيرهم النسـبي على سـير السوق
4. مدى قدرة الأشـخاص المتنافسـين علـى الوصول إلى المـواد اللازمة للإنتاج

مثـــال

وكالة بيـــع عـلامة تجـارية معـينة مـن السيارات والمركبات تمتلك الحصة الأكبر من هذه العلامة في السوق



مثـــال

شركة الكترونيات متخصصة في بيع علامة مشهورة للهواتف النقالة تؤثر على حجم المعروض ومستوى الأسعار المتداولة للهواتف وكذلك على تصرف الشركات المنافسة لها بحكم تفوقها التكنولوجي وقدرتها على الإختراع وامتلاكها للبراءات والشهرة التي تتمتع بها لدى جمهور المستهلكين



مثـــال

قلة عدد الشركات المختصة في مجال التخلص من النفايات الطبية وفق الإشتراطات الطبيّة المطلوبة من شأنها أن تساهم على المدى البعيد في هيمنة إحدى الشركات التي تمتلك مزايا تنافسية على السوق.



مثـــال

قيام شركة تعمل في مجال المنظفات موجودة في وضع مهيمن بحكم إمكانياتها الضخمة التي تسمح لها بالاستحواذ على الجزء الأكبر من المواد الداخلة في انتاج نوع من المنظفات المطلوبة بالسوق، بما يؤدي إلى الزيادة في قدراتها الانتاجية، ويساهم في التضييق على المنافسين وتقييد قدراتهم للوصول الى مصادر التزود بالمواد الأولية، وهو الامر الذي يحد من امكانياتها الانتاجية والتنافسية.



أبرز أشكال إساءة استخدام الوضع المهيمن بالسوق

1. التمييـز بيـن الشـركات، حيث يُحظر على الأشـخاص المهيمنيـن مـثلاً بيـع السـلعة أو تقديم الخدمة نفسـها بأسـعار مختلفة لشـركات متشـابهة فـي الوضع.
2. فـرض شـروط تجاريـة غيـر عادلـة مـن خلال البيـع المشـروط، كأن تقـوم الشـركة المهيمنـة بربـط بيـع سـلعة أو تقديم خدمة معينة مع شـراء سلعة أو تقديم خدمة أخرى

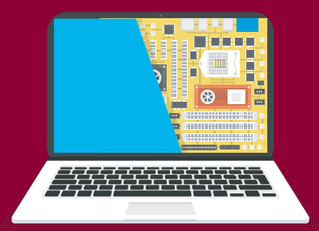
مثـــال

قيام مجمع استهلاكي موجود في وضع مهيمن بتقديم خصومات أو حوافز لبعض الموردين له بخلاف بقية الموردين



مثـــال

قيام شركة مختصة في بيع اجهزة الحاسب الالي موجودة في وضع مهيمن باشتراط تقديم خدمة استبدال قطع الغيار بشراء قطع الغيار الاصلية من عندها



هل أن الوضع المهيمن يُعتبر مخالفاً للقانون؟

لا يُعتبر الوضع المهيمن مخالفاً للقانون إذ من حق الشركات أن تتمتع بذلك الوضع في السوق. ولكن، ليس لها حق إساءة استخدامه.

وقد حدّد القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية واللائحة التنفيذية صوراً أو أشكالاً من تلك الممارسات المحظورة.

حيث نصَّت المادة رقم (4) من القانون على أنه» يُحظر على الأشخاص ذوي السيطرة أو الهيمنة إساءة استخدامها بالقيام بممارسات غير مشروعة، وعلى الأخص ما يلي:

1. الامتناع عن التعامل في المنتجات بالبيع أو الشراء أو الحد من هذا التعامل أو عرقلته بما يؤدي إلى فرض سعر غير حقيقي له.
2. إنقاص أو زيادة الكميات المتاحة من المنتج بما يؤدي إلى افتعال عجز أو وفرة غير حقيقية فيه.
3. الامتناع بغير مبرر مشروع عن إبرام صفقات بيع وشراء أحد المنتجات مع أي شخص، أو بيع المنتجات محل تعامله بأقل من التكلفة الفعلية أو بوقف التعامل معه كلياً، وبما يؤدي إلى الحد من حريته في دخول السوق أو الخروج منه في أي وقت.
4. فرض التزام بعدم التصنيع أو الانتاج أو التوزيع لمنتج لفترة أو فترات محددة.
5. فرض التزام بالاقتصار على توزيع أو بيع لسلعة أو خدمة دون غيرها على أساس مناطق جغرافية أو مراكز توزيع أو عملاء أو مواسم أو فترات زمنية وذلك بين أشخاص ذوي علاقة رأسية.
6. تعليق إبرام عقد أو اتفاق بيع أو شراء لمنتج على شرط قبول التزامات أو منتجات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري غير مرتبطة بمحل التعامل الأصلي أو الاتفاق،
7. إهدار تكافؤ الفرص بين المتنافسين بتمييز بعضهم عن البعض الآخر في شروط صفقات البيع أو الشراء دون مبرر مشروع.
8. الامتناع عن إتاحة منتج شحيح، متى كانت إتاحته ممكنة اقتصادياً،
9. إلزام مورد بعدم التعامل مع منافس
10. بيع منتجات بسعر يقل عن تكلفتها الحدية أو متوسط تكلفتها المتغيرة،
11. إلزام المتعاملين معه ألا يُتيحوا لشخص منافس له، استخدام ما يحتاجه من مرافقهم أو خدماتهم، رغم أن إتاحة هذا الاستخدام ممكن اقتصادياً.

3. افتعال وفرة مفاجئة في السلع والخدمات، بحيث يتم بيعها بسعر أقل من التكلفة بهدف إخراج منافسين من السوق أو الإضرار بهم.
4. بيع منتج بسعر يقل عن تكلفته الحدية بهدف إلحاق خسائر بالمنافسين وإخراجهم من السوق

مثال

قيام شركة توريد وبيع الخضروات والفواكه في وضع مهيمن بإغراق السوق بكميات كبيرة من الموز بما يؤدي إلى خلق فائض على مستوى حجم المعروض من الموز، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط حاد في الأسعار، لا يمكن لبعض المنافسين تحمله، مما يتسبب لهم في خسائر وبالتالي الخروج من السوق



مثال

قيام شركة لتوريد وبيع الأرز موجودة في وضع مهيمن ببيعه بسعر أقل من تكلفته الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى إقصاء المنافسين من السوق نتيجة عدم قدرتهم على احتمال ذلك السعر المنخفض



5. الامتناع دون مبرر عن إبرام صفقات بيع وشراء أحد المنتجات مع أي شخص أو بوقف التعامل معه كليا .
6. إلزام المورد أو الشركة بعدم التعامل مع المنافسين

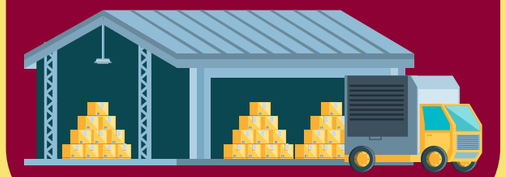
مثال

تعمّد شركة لتوريد وبيع المواد الغذائية مهيمنة قطع العلاقة مع شركة تتعامل معها لمدة طويلة نسبياً لأسباب غير موضوعية ودون مبرر



مثال

قيام شركة توزيع (مجمع استهلاكي) موجودة في وضع مهيمن بإلزام أحد الموردين بالتعامل الحصري معها دون غيرها من الشركات المنافسة لها في السوق



المحور الثالث

التركز الاقتصادي

ما هو التركز الاقتصادي؟

هو كل عمل ينشأ عنه نقل كلي أو جزئي لملكية أو حقوق انتفاع بممتلكات أو أسهم أو حصص أو التزامات من شركة إلى شركة أخرى عن طريق الاندماج أو الاستحواذ أو بأي شكل آخر.

اندماج:



استحواذ:



من أهم مزايا التركز الاقتصادي

- تحسين أساليب الإدارة واستخدام وسائل تصرف متطورة.
- تحقيق مزايا فنية وتكنولوجية من خلال استخدام أساليب إنتاج متطورة لتطوير المنتجات وتحقيق جودة الإنتاج.
- التوسع في حلقات توزيع المنتجات (غزو الأسواق) وزيادة كفاءة القنوات اللوجستية.
- توفير رؤوس الاموال الضخمة والسيولة التي تجنب اللجوء للاقتراض.
- مواجهة المنافسة وخفض تكاليف الدعاية والإعلان.
- الاستفادة من مزايا اقتصاد وفورات الحجم (economy of scale) وتخفيض تكاليف الإنتاج.
- إيجاد الحلول لإنقاذ الشركات المفلسة أو التي تعاني صعوبات اقتصادية.

أهم الدوافع والأسباب التي تدفع الشركات إلى التركز الاقتصادي

تلجأ الشركات إلى سياسة التركز الاقتصادي لأسباب متنوعة تختلف باختلاف الظروف التي تمر بها.

- **التكامل:** بمعنى تحقيق التكامل بنوعيه الرأسي والأفقي، ويتحقق التكامل الأفقي بتقارب شركتين أو أكثر تقومان بنفس النشاط أو الانتاج.
- **مواجهة المنافسة:** فقد تلجأ الشركات إلى التركز بهدف مواجهة المنافسة أو البقاء والقدرة على الوقوف في مواجهة الشركات المسيطرة أو الأكبر حجما.
- **إنقاذ الشركات المتعثرة:** يتم اللجوء إلى التركز الاقتصادي كأحد الحلول للشركات المتعثرة، فتلجأ هذه الشركات التي تعاني من الأزمات الاقتصادية والديون إلى الاندماج مع شركة أخرى ذات امكانيات اقتصادية وإدارية أفضل للتخلص من الظروف الصعبة التي تعاني منها الشركة المتعثرة.
- **حماية الاقتصاد الوطني:** يتم اللجوء إلى التركز الاقتصادي بين الشركات من أجل تحقيق مصلحة عامة وطنية لحماية أحد القطاعات المتعثرة في الاقتصاد الوطني.
- **الاحتكار والرغبة في السيطرة:** وهو الدافع غير المشروع لعمليات التركز الاقتصادي لأنه يؤدي إلى الإضرار بالآخرين، وهو ما يبرر الرقابة التي تجريها هيئات المنافسة على هذا النوع من التصرفات القانونية.

وسائل تحقيق عمليات التركز الاقتصادي

1. **الاندماج:** وينقسم إلى الاندماج عن طريق الضم والاندماج عن طريق المزج.

- **الاندماج عن طريق الضم:** ويتم هذا النوع من الاندماج بانضمام شركة إلى شركة أخرى أي باندماج شركة في شركة أخرى قائمة، ويترتب عليه انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها نهائيا، وتظل الشركة الدامجة هي الشركة القائمة والمتمتعة بالشخصية المعنوية. ويعتبر هذا النوع من الاندماج هو الأكثر شيوعا.

- **الاندماج عن طريق المزج:** يؤدي هذا الاندماج إلى انقضاء جميع الشركات الداخلة فيه وزوال شخصية كل منها، وينشأ من صافي ذمم تلك الشركات شركة جديدة لم تكن موجودة.

2. **الاستحواذ:** يوجد نوعين للاستحواذ: الاستحواذ الودي والاستحواذ غير الودي.

- **الاستحواذ الودي (Friendly Merger):** ويتم من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات الشركات المعنية ويهدف إلى تحقيق مصلحة مشتركة.

- **الاستحواذ غير الودي (Hostile Merger/ Acquisition):** ويحدث هذا النوع ضد رغبة مجلس إدارة الشركة المستهدفة للاندماج ويحدث عندما تقوم شركة قوية وناجحة في السوق بالاستيلاء أو السيطرة على شركة ضعيفة أو متعثرة.

صور التركز الاقتصادي

فيما يتعلق بصور التركز الاقتصادي، وبالنظر إلى أغراض وغايات الشركات الداخلة فيه، فتنقسم إلى ثلاثة أنواع: تركز رأسي، تركز أفقي وتركز تكتلي.

أولاً: تركز رأسي

أي تركز بين شركات تقوم بإنتاج سلع أو منتجات مكملة لبعضها البعض بمعنى الشركات العاملة في المراحل المختلفة للإنتاج.

مثال: اندماج مصنع سيارات مع مصنع قطع غيار السيارات، أو كذلك صناعة البترول التي تمر بمراحل مختلفة مثل الدراسة والاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق، وكل مرحلة تقوم بها شركات مختلفة يمكنها الاندماج وتكوين شركة جديدة واحدة تقوم بالعملية الإنتاجية كلها وذلك للاستفادة من تخفيض التكلفة. هذا النوع من التركز يشمل أنشطة غير متنافسة ولكنّها متكاملة بحيث لا يكون له تأثير على درجة التركز لأن السلع مختلفة. ولا تؤدّي عمليّة التركز الرأسي إلى التقليص في عدد المنافسين داخل السّوق بقدر ما ينجرّ عنها إمكانية غلقها خاصّة إذا كانت حواجز الدّخول إليها مرتفعة. كما لا تشكّل بصفة عامّة عمليّات الاندماج الرأسي إشكاليّات هامّة من منظور المنافسة باعتبار أنّها شركات تعمل في أسواق مرجعيّة مختلفة إلاّ أنّه يجب التأكد ممّا يمكن أن يكون لهذا التركز من آثار سلبيّة على وضعيّة المنافسة في السّوق عبر ممارسات تمييزيّة عبر الأسعار (Price discrimination) أو من ممارسات تضييقيّة (Market foreclosure) إذ من شأن أيّ تعامل حصري بين المؤسّسات المندمجة أن ينجرّ عنه إغلاق السّوق على مستوى السّوق الخلفيّة والسّوق الأماميّة وذلك عندما لا يتوفّر للشّركات المنافسة على مستوى هذه الأسواق بديلا للتزوّد بالمنتج أو الخدمة المعنيّة، وتحدث هذه الوضعيّة عند وجود أحد المؤسّسات المندمجة في وضعيّة احتكار للسّوق وتحتدّ في حال وجود حواجز هامّة للدّخول إليها.

ثانياً: تركز أفقي

حيث يتم التركز بين منشآت تنتج نفس السلعة. مثال: اندماج منشأتين لإنتاج السيارات. وهذا النوع يؤدي إلى ارتفاع درجة التركز ويمكن أن يخلق قوة سوقية وهيمنة على السوق. ويمثل هذا النوع خطرا على المنافسة حيث قامت جميع الدول بسن القوانين وإنشاء الهيئات من أجل البحث والاستقراء بشأن تعارض عمليات التركز الافقي مع المصلحة العامة الاقتصادية نظراً لتأثيره السلبي على مبدأ حرية المنافسة، ذلك أن انخفاض عدد الشركات العاملة في مجال معين بسبب الاندماج يسهل عمليات التواطؤ فيما بينها للوصول إلى احتكار النشاط الذي تعمل فيه وبالتالي، الترفيع في الأسعار.

ثالثاً: تركز تكتلي

يسمى أيضا بالتركز المتنوع أو التجميعي ويكون بين شركات تقوم بأنشطة مختلفة، أي كل شركة تقوم بنشاط لا علاقة له بنشاط الشركة الأخرى. ومن أبرز أهداف هذا النوع هو توزيع الأخطار والبحث عن السيولة المالية بغرض الامتداد الجغرافي للسوق ودعم المركز التفاوضي من خلال توسيع حافظة المنتجات عند التعامل مع العملاء والمزودين.

وبحسب القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية، ينبغي على المؤسسات التي تنوي تملك أصول أو حقوق ملكية أو حقوق إنتفاع أو شراء أسهم أو إقامة اتحادات أو اندماجات أو الجمع بين إدارة شخصين معنويين أو أكثر على نحو يؤدي إلى السيطرة أو الهيمنة في السوق إخطار الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة كتابتاً.

وقد كفل القانون سرعة البت في هذه الطلبات من خلال مدة لا تجاوز تسعين يوما من تاريخ وصول الاخطار إلى الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة وبعد استكمال كافة المستندات المطلوبة. فإذا انقضت تلك المدة دون البت فيه، اعتبر ذلك موافقة ضمنية على الطلب.

هل يجب على الشركات التي تعتزم القيام بعملية تركز اقتصادي أخذ الموافقة المسبقة؟

يمكن اعتبار عمليات الاندماج أو الاستحواذ وشراء الأسهم وإقامة الاتحادات والمشروعات المشتركة (عمليات التركز الاقتصادي) أحد أوجه التحالف والتقارب بين الكيانات الاقتصادية من أجل الوصول إلى غايات مشتركة تهدف أساسا إلى البقاء في السوق وتحقيق أرباح مالية.

وعلى الشركات التي ترغب في القيام بعملية تركز اقتصادي، الحُصول على الموافقة المسبقة من الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة قبل إتمام العملية.

كيف يتم تقديم طلب الموافقة على عملية التركز الاقتصادي؟

تمنح الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة للشركات التي ترغب في القيام بعملية تركز اقتصادي (اندماج أو استحواذ) سهولة التقدم لها للحصول على الموافقة قصد إتمام العملية مثلما ورد ذلك بالمادة (10) من قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

فعلى كل من يرغب في القيام بعملية تركز اقتصادي، الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة

خطوات التقديم:

يتم تقديم طلب التركز الاقتصادي إلكترونياً من خلال الدخول إلى موقع وزارة التجارة والصناعة، ثم التوجه إلى قسم الخدمات الإلكترونية واختيار خدمات المنصة الرقمية أو عبر مسح رمز الاستجابة السريع واستكمال نموذج طلب التركز الاقتصادي وإرفاق المستندات المطلوبة عبر المنصة.

ما هي الإجراءات ؟

1. تعبئة نموذج الإخطار إلكترونياً عبر خدمات المنصة الرقمية المعتمدة.
2. إرفاق جميع المستندات المطلوبة لاستكمال الطلب.
3. استلام الطلب من قبل قسم الاندماجات وفحص الاستثناءات ومراجعته.
4. دراسة الطلب من قبل قسم الاندماجات وفحص الاستثناءات وفقاً للتشريعات المنظمة لحماية المنافسة.
5. عرض الطلب على لجنة إدارة حماية المنافسة لاتخاذ القرار المناسب.
6. إصدار القرار النهائي خلال مدة لا تتجاوز (90) يوماً من تاريخ استكمال جميع متطلبات تقديم الطلب.
7. إبلاغ مقدم الطلب بالقرار الصادر.

ملاحظة:

بدأ سريان مدة (90) يوماً من تاريخ استكمال جميع متطلبات تقديم الطلب عبر المنصة الرقمية.

ما هي متطلبات الخدمة؟

- التوكيل: في حال مقدم الإخطار موكل قانوني للشركة المعنية، يجب إرفاق توكيل رسمي مصدق ومترجم للغة العربية.
- تحديد السوق المعني.
- قيمة المبيعات للثلاثة سنوات الأخيرة (القوائم المالية).
- أهم السلع أو الخدمات التي تتعامل بها المنشأة المتقدمة بالطلب.
- العوامل المؤثرة على دخول السوق المعني.
- حجم الطاقة الانتاجية للأطراف المعنية بالطلب.
- السلع البديلة.
- تفاصيل بشأن أي عملية تملك، او أصول، أو حقوق ملكية، او انتفاع، أو شراء أسهم أو إقامة اتحادات او اندماجيات أو الجمع بين إدارة شخصين معنويين تمت خلال الخمس سنوات الماضية خاصة بالمنشأة المعنية.
  - الاتفاقيات القائمة التي أبرمتها المنشأة (التوزيع، التوريد، الانتاج المشترك).
  - تفاصيل عن الشريك الأجنبي.

امسح الرمز لطلب الخدمة

المحور الرابع

العقوبات

تنص المادة (12) من القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على ما يلي: «للجنة إلغاء قراراتها الصادرة وفقاً لحكم المادة (10) من هذا القانون، وإذا ما تبين لها أن المعلومات التي قدمت إليها من قبل الأشخاص المعنية غير صحيحة أو شابها غش أو تدليس»

ما هي العقوبات التي حدَّدها القانون للأطراف التي لا تلتزم بأحكامه؟

نص القانون على العقوبات المترتبة عن مخالفة أحكامه كالتالي:

يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف ريال ولا تتجاوز خمسة ملايين رق.

وفي جميع الأحوال، تقضي المحكمة بمصادرة الأرباح المتحصلة من النشاط المخالف وغيرها مما يكون قد حصل عليها المخالف من المنافسة غير المشروعة (المادة السابعة عشرة).

يُعاقب المسؤول عن الإدارة الفعلية للشخص المعنوي المخالف بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون، إذا ثبت علمه بها، وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة.

ويكون الشخص المعنوي مسؤولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات، إذا كانت المخالفات قد ارتكبت من أحد العاملين به أو باسمه أو لصالحه.

المحور الخامس

إجراءات تقديم الشكاوى

من هي الأطراف التي يحق لها تقديم شكوى؟

وفقاً لمقتضيات القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولائحته التنفيذية، فإنه يجوز لأي شخص إبلاغ الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة بأي من الممارسات المخلة بالمنافسة.

وللجهات المعنية من تلقاء نفسها، دون حاجة لتقديم بلاغ، اتخاذ الإجراءات اللازمة بالنسبة لحالات الاتفاقات والعقود والممارسات الضارة بالمنافسة أو غير المشروعة. يعني ذلك أنه يمكن بناءً على بادرة شخصية إثارة كل فعل قد يتعارض مع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وأن يتم إقرار البحث والتحقيق فيه قصد التأكد من مدى وجود مخالفة للقانون من عدمه.

ويعتبر التعهد الذاتي إجراءً فعالاً وردعيا للممارسات المنافية لحرية المنافسة، باعتبار أنه يُمكّن الجهات المختصة بحماية المنافسة بوزارة التجارة والصناعة من البت في المخالفات للقانون حتى ولو امتنعت الأطراف المتضررة، لأي سبب كان، عن تقديم شكاوى إليها باعتبار أن القانون أسند للجهات المُشار إليها أعلاه دوراً هاماً ومحورياً في حماية النظام الاقتصادي العام وآليّات السوق والمنافسة فيها.

كيف يتم الإبلاغ عن مخالفة للقانون؟

يتم الإبلاغ عن مخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية إلكترونياً، من خلال الدخول إلى موقع وزارة التجارة والصناعة، ثم التوجه إلى قسم الخدمات الإلكترونية واختيار خدمات المنصة الرقمية أو عبر مسح رمز الاستجابة السريع وتعبئة نموذج البلاغ الإلكتروني المتعلق بارتكاب شخص أو مجموعة أشخاص لممارسات مخالفة للقانون، مع استكمال البيانات المطلوبة.

امسح الرمز لطلب الخدمة